الفصل التاسع

موازين المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

نظرة عامة

شهد عام 2012 تأثر أداء **موازين مدفوعات الدول العربية** بعدد من العوامل الداخلية والخارجية المتباينة من حيث التأثير. فعلى الصعيد الخارجي، عزز بقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة من استمرار التحسن القياسي في أداء موازين مدفوعات الدول العربية النفطية، في حين تأثرت موازين مدفوعات الدول العربية غير النفطية سلباً بعدد من العوامل من أهمها استمرار بقاء الأسعار العالمية للنفط والغذاء عند مستويات مرتفعة وتراجع معدلات الطلب في منطقة اليورو نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية خلال عام 2012. أما على صعيد العوامل الداخلية فقد استمر تأثر موازين مدفوعات دول التحولات السياسية وبعض الدول المتأثرة بتلك التحولات سلباً بتلك التطورات، في حين ساهم التحسن النسبي المسجل في بعض مصادر إيرادات النقد الأجنبي في التخفيف نسبياً من حدة العجز الكلي المسجل في موازين مدفوعاتها ولاسيما على ضوء الزيادة المسجلة في إيرادات السياحة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين بالخارج ببعض تلك الدول. وكمحصلة للتطورات المذكورة فقد أسفرت تعاملات الدول العربية كمجموعة مع العالم الخارجي عن ارتفاع الفائض الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية من مستوى 100.7 مليار دولار خلال عام 2011 ليصل الى مستوى 170 مليار دولار في عام 2012.

وعلى صعيد **الدين العام الخارجي** فقد ارتفع إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية المُقترضة بنسبة 8.8 في المائة في عام 2012 ليبلغ حوالي 189.1 مليار دولار، وهو أعلى مستوى تصله هذه المديونية. ويعود ارتفاع المديونية الخارجية العربية إلى لجوء العديد من الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المتصاعد. أما خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة، فقد تراجعت بنسبة 5.5 في المائة في عام 2012 لتصل إلى حوالي 15.0 مليار دولار. وفيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول من 19.7 في المائة في عام 2011 إلى 20.6 في المائة في عام 2012 جراء الارتفاع الكبير في المديونية الخارجية. ومن جانب آخر، فقد انخفضت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة كمجموعة من 5.3 في المائة إلى 4.9 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وبالنسبة لتطورات **أسعار صرف العملات العربية عام 2012**، شهدت العملات العربية المثبتة قيمتها مقابل الدولار استقرار نسبياً في سوق الصرف مع تدخل بعض البنوك المركزية في السوق بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار. في المقابل ارتفعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو نتيجة المكاسب التي سجلها الدولار مقابل اليورو والذي تأثر سلباً بتفاقم أزمة الديون السيادية. وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو المستقل)، فقد تراجعت قيمتها مقابل الدولار. أما فيما يخص اتجاهات مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة، فقد ارتفعت لنحو أربع عشرة دولة عربية (بما يعكس تراجع مستويات تنافسية هذه العملات) خلال عام 2012.

موازين المدفوعات

الموازين التجارية

استمرت الدول العربية كمجموعة خلال عام 2012 في تحقيق مستويات قياسية في فائض الميزان التجاري وذلك للعام الثاني على التوالي، حيث سجلت مستوى جديد لم يتحقق من قبل بلغ حوالى 580.7 مليار دولار مقارنة مع 520.9 مليار دولار خلال عام 2011. وجاء ذلك بفضل الفائض التجاري الكبير الذى سجلته مجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط، وذلك على الرغم من تزايد العجز المسجل لدى كل من مجموعتي الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية والدول العربية الاخرى. هذا، وقد ارتفعت حصيلة الصادرات السلعية العربية الاجمالية بنسبة 12.5 في المائة لتصل إلى حوالى 1389 مليار دولار في عام 2012 مقابل 1234.8 مليار دولار خلال العام السابق، بما يعكس بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات مرتفعة. كما ارتفعت أيضاً الواردات السلعية العربية الإجمالية بنسبة 13.2 في المائة لتصل الى حوالى 808.3 مليار دولار خلال عام 2012 مقارنة مع مستوى بلغ حوالى 713.9 مليار دولار خلال عام 2011 نتيجة ارتفاع مستويات الانفاق الحكومي ببعض الدول العربية والذى أدى الى ارتفاع الواردات من السلع الرأسمالية اضافة الى ارتفاع واردات الدول العربية الاخرى المستوردة للنفط نتيجة استمرار بقاء أسعار النفط والغذاء عند مستويات مرتفعة نسبياً. أما فيما يتعلق بنسبة فائض الميزان التجاري للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت لتبلغ 21.6 في المائة في عام 2012 مقارنة مع 21.2 في المائة في عام 2011، الملحقان (1/9-أ) و(2/9) والشكل (1).

الشكل (1) : تطور الميزان التجاري للدول العربية خلال الفترة 2008-2012

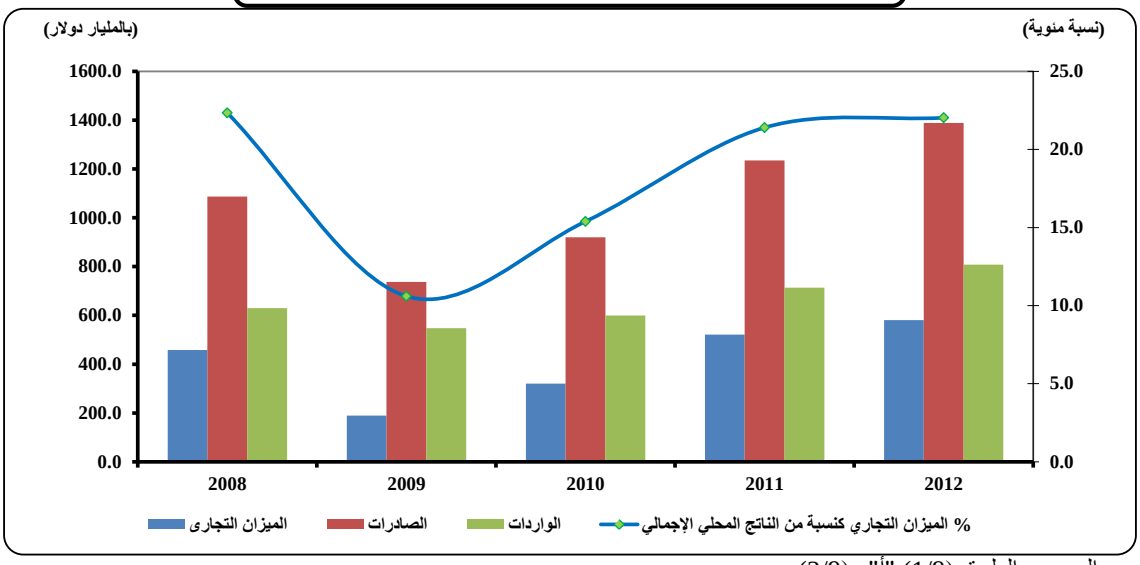

المصدر: الملحق (1/9) "أ" و(2/9).

وعلى صعيد تطور أرصدة الميزان التجاري على مستوى الدول العربية، سجلت مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط[1] ارتفاعاً ملحوظاً في فائض الميزان التجاري خلال عام 2012. فقد ارتفع الفائض في الميزان التجاري بمعدل 13.7 في المائة ليصل الى 674.5 مليار دولار في عام 2012 مقارنة مع 593.4 مليار دولار في عام 2011. ويعزى ذلك بصفة رئيسية لارتفاع قيمة الصادرات السلعية لهذه المجموعة بنسبة 15.1 في المائة لتصل إلى نحو 1291.9 مليار دولار كنتيجة لبقاء الاسعار العالمية للنفط عند مستويات مرتفعة، ورفع سقف الإنتاج من النفط في بعض الدول لتعويض النقص في جانب العرض وعودة انتاج النفط في ليبيا الى مستوياته السابقة قبل تداعى الاحداث في عام 2011، وذلك بالإضافة الى استمرار معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط عند نفس المستوى المسجل خلال عام 2011. كما ارتفعت أيضاً المدفوعات عن الواردات السلعية لمجموعة الدول المصدرة الرئيسية للنفط بنسبة 16.6 في المائة لتبلغ حوالي 617.4 مليار دولار خلال عام 2012 مقابل 529.3 مليار دولار خلال العام السابق، وذلك بسبب ارتفاع مستويات الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية إضافة الى تأثير ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة مستويات الدخول في تلك الدول. وحققت خمس دولة عربية متضمنة بالمجموعة وهي الامارات والعراق وقطر والكويت وليبيا ارتفاعا في نسب فائض الميزان التجاري الى الناتج المحلى الإجمالي في عام 2012 مقارنة بعام 2011 لتتراوح بين 23.2 في المائة و53.5 في المائة. في حين تراجعت تلك النسبة في باقي دول المجموعة وتراوحت بين 11.4 في المائة بالجزائر و34.7 في المائة بالسعودية من الناتج المحلي الإجمالي ، الشكل (2).

الشكل (2) : نسب رصيد الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2011-2012)

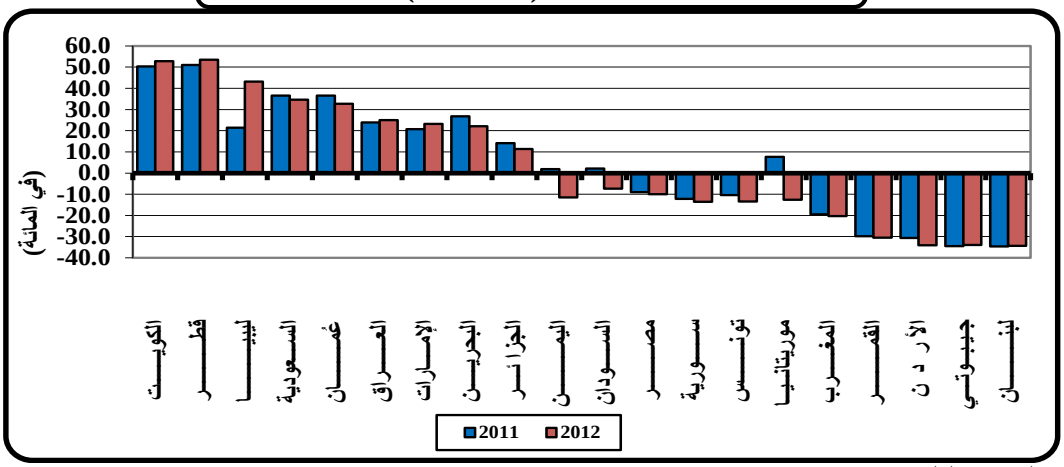

المصدر: الملحق (2/9).

وفيما يتعلق بمجموعة الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية[2]، فقد تزايد عجز الميزان التجاري لتلك المجموعة من الدول بشكل ملحوظ خلال عام 2012 بنسبة 28.9 في المائة ليصل الى حوالى 42.3 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 32.8 مليار دولار خلال العام السابق. حيث انخفضت الصادرات السلعية بمعدل 15.1 في المائة لتبلغ حوالى

(1) تتضمن كل من الامارات والبحرين والجزائر والسعودية والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا.
(2) تتضمن كل من تونس وسورية ومصر واليمن.

55.3 مليار دولار في عام 2012 مقابل 65.1 مليار دولار في عام 2011. وقد جاء ذلك نتيجة لاستمرار التراجع في أداء الانشطة الاقتصادية الانتاجية بسبب الانفلات الأمني وعدم الاستقرار السياسي الذى تشهده تلك الدول. أما الواردات فقد تراجعت قيمتها بنسبة محدودة بلغت حوالى 0.4 في المائة لتبلغ 97.6 مليار دولار مقارنة مع نحو 98 مليار دولار خلال عام 2011 وعلى مستوى الدول المتضمنة بتلك المجموعة. أدى تفاقم الاوضاع السياسية وتأثيرها على الأداء الاقتصادي في سورية، إضافة إلى تأثير الحظر الأوروبي على الصادرات السورية من النفط الى تراجع حاد في كل من الصادرات السلعية والواردات السلعية، الامر الذى نتج عنه ارتفاع العجز في الميزان التجاري ليمثل حوالى 13.5 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2012 مقابل 12.1 في المائة مسجلة في العام السابق. وفى تونس، فقد تأثر أداء الميزان السلعي بظروف تباطؤ معدلات الطلب الخارجي في منطقة اليورو وارتفاع الاسعار العالمية للوقود الأمر الذى نتج عنه ارتفاع كبير في العجز التجاري ليمثل حوالى 13.4 في المائة من الناتج المحلى الاجمالي خلال عام 2012 مقارنة مع نسبة بلغت حوالى 10.3 في المائة خلال العام السابق. كما أدى تراجع الصادرات وارتفاع الواردات في مصر الى ارتفاع العجز في الميزان التجاري ليصل الى نحو 9.9 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي بزيادة واحدة بالمائة تقريباً عن المستوى المسجل عام 2011. وفى اليمن تحول الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال عام 2011 الى عجز بنسبة 11.5 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي كمحصلة لتراجع الصادرات وخاصة النفطية منها بسبب انخفاض الانتاج ، وذلك بالإضافة الى اثر ارتفاع مستويات الواردات، الشكل (3).

الشكل (3): تطور الموازين التجارية للدول العربية الأخرى حسب المجموعات 2008-2012

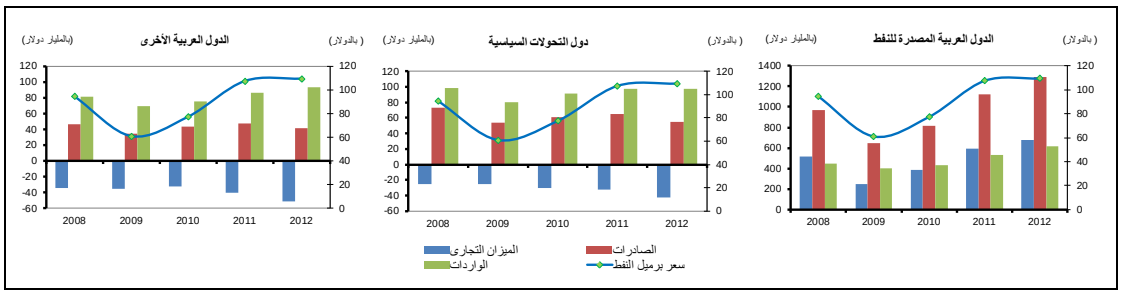

المصدر: الملاحق (8/5)، (1/9)، (1/9 "أ").

وبالنسبة للدول العربية الاخرى[3]، فقد اتسع العجز في الميزان التجاري لهذه الدول مجتمعة بنسبة 29.7 في المائة ليصل إلى حوالي 51.5 مليار دولار وذلك بسبب استمرار تداعيات التوترات السياسية في المنطقة وأزمة الديون السيادية إضافة إلى أثر بقاء الأسعار العالمية للنفط والغذاء عند مستويات مرتفعة، الأمر الذى أدى إلى تراجع صادرات هذه الدول من جهة وارتفاع وارداتها من جهة اخرى. حيث انخفضت الصادرات لتلك المجموعة من الدول بنسبة 11 في المائة لتصل إلى 41.8 مليار دولار، بينما ارتفعت الواردات بمعدل 7.6 في المائة لتصل إلى 93.3 مليار دولار خلال عام 2012. هذا، وقد شهدت معظم دول المجموعة ارتفاعا في عجز الميزان التجاري خلال عام 2012 تراوحت

(3) تتضمن كل من الاردن و جيبوتي والسودان والقُمر ولبنان والمغرب وموريتانيا.

نسبته الى الناتج المحلى الإجمالي بين 20.3 في المائة في المغرب و34.3 في المائة في لبنان. وذلك فيما عدا السودان وموريتانيا، فقد تحول الفائض المسجل في السودان خلال عام 2011 الى عجز بلغ حوالى 7.3 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2012 نتيجة لتراجع الصادرات النفطية بنسبة 96.5 في المائة والتي تتركز في جنوب السودان الذي انفصل في يوليو من 2011. كما تحول الفائض في موريتانيا الى عجز بلغ حوالى 12.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2012. ومن جانب آخر يعزى العجز الكبير المسجل في الميزان التجاري للأردن بصفة رئيسية الى أثر الانقطاع المتكرر للإمدادات من الغاز الطبيعي الوارد من مصر من خلال خط تصدير الغاز، وهو ما اضطرت على ضوئه الحكومة إلى الاتجاه إلى استيراد النفط بالأسعار العالمية المرتفعة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع ملموس في فاتورة الواردات السلعية. كذلك تأثر الميزان التجاري في المغرب بالظروف غير المواتية الناتجة عن التراجع الحاد في مستوى انتاج بعض المحاصيل الزراعية الرئيسية نتيجة لظروف الجفاف، إضافة إلى أثر ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغذاء الأمر الذى ارتفعت معه فاتورة الواردات في المغرب لتبلغ حوالى 41.5 مليار دولار خلال عام 2012.

موازين الخدمات والدخل والتحويلات

ارتفع العجز في ميزان الخدمات والدخل للدول العربية كمجموعة خلال عام 2012 بنسبة 2.6 في المائة ليصل إلى 124.1 مليار دولار مقارنة مع 121 مليار دولار خلال العام السابق. وقد جاء ذلك بصفة أساسية بسبب استمرار تأثر مصادر الايرادات الخدمية، وخاصة السياحة في الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، بظروف وتداعيات عدم الاستقرار السياسي، حيث لم تصل بعد إلى المستوى المسجل خلال عام 2010. كما أسهم تصاعد الواردات السابق ذكره في ارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين، اضافة الى ارتفاع المدفوعات من دخل الاستثمار في معظم الدول العربية والمدفوعات الخاصة ببند السفر والسياحة للخارج لبعض الدول نتيجة زيادة مستويات الدخول فيها ، الملحق (1/9) "أ".

وفيما يتعلق بتطورات ميزان الخدمات والدخل على مستوى الدول فرادى، فقد ارتفع عجز موازين الخدمات والدخل بالنسبة لمجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط خلال عام 2012 بمعدل 4.3 في المائة ليصل إلى 127 مليار دولار مقابل 121.7 مليار دولار خلال عام 2011. ويعزى ذلك الى ارتفاع المدفوعات الخاصة بدخل الاستثمار الوارد لتلك الدول وكذا تكاليف الشحن والنقل والتأمين الناتجة عن ارتفاع قيمة الواردات الخاصة بتلك المجموعة، وذلك بالإضافة إلى زيادة مصاريف بند السفر والسياحة للخارج في بعض دول المجموعة. ومن الجدير بالذكر أن تطور قطاع السياحة والاهتمام به من قبل حكومات بعض الدول المصدرة للنفط جعل من هذه الدول مقصداً رئيسياً لتدفقات السياحة الواردة الى المنطقة وخاصة على ضوء ظروف عدم الاستقرار السياسي وآثاره الذى تعانى منه الدول الرئيسية الجاذبة للسياحة في المنطقة. وقد ساهم هذا الامر في ارتفاع متحصلات السياحة لبعض الدول العربية المصدرة للنفط، مما نتج عنه تخفيف حدة العجز في بند السفر الخاص بتلك المجموعة من الدول.

هذا وقد ارتفع العجز في ميزان الخدمات والدخل في جميع دول المجموعة باستثناء السعودية والبحرين اللتين انخفض العجز فيهما، والكويت التي تحول فيها الفائض بميزان الخدمات والدخل الى عجز خلال عام 2012. وتجدر الاشارة الى ارتفاع العجز في ليبيا بمقدار الضعف تقريبا ليبلغ حوالى 8.3 مليار دولار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع المدفوعات الخاصة بالنقل و دخل الاستثمار بأكثر من الضعفين تقريبا خلال عام 2012. وتراوح الارتفاع في عجز ميزان الخدمات والدخل في بقية دول المجموعة بين نسبة 1.8 في المائة في الجزائر و14.8 في المائة في قطر. بينما انخفض العجز في السعودية والبحرين بنسبة 9.6 في المائة و0.2 في المائة ليبلغ 51.4 مليار دولار و2.5 مليار دولار على الترتيب خلال عام 2012. أما في الكويت فقد تحول الفائض المسجل خلال عام 2011 والبالغ حوالى 1 مليار دولار الى عجز بلغ حوالى 0.4 مليار دولار خلال عام 2012.

وفيما يخص الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية ، فقد تواصل تأثر ميزان الخدمات والدخل بتداعيات عدم الاستقرار السياسي والأمني بتلك الدول، وذلك على الرغم من تحسن بعض البنود في مصادر الايرادات مثل السياحة إلا انها مازالت بعيدة عن المستويات المسجلة خلال عام 2010 قبل تداعى الاحداث في تلك الدول. وقد نتج عن تلك التطورات تراجع العجز في ميزان الخدمات والدخل لتلك المجموعة بمعدل 28.3 في المائة ليصل الى حوالي 4.7 مليار دولار خلال عام 2012. هذا وقد استمرت جميع دول تلك المجموعة في تحقيق عجز فيما عدا تونس التي حققت فائض في ميزان الخدمات والدخل خلال عام 2012. ويرجع الفائض المحقق في تونس بصفة رئيسية الى الارتفاع الملحوظ في الايرادات السياحية الذى ارتفع بمعدل 26.5 في المائة خلال عام 2012 مقارنة بالعام السابق.

وعلى صعيد الدول العربية الأخرى، فقد ارتفع فائض ميزان الخدمات والدخل لتلك الدول كمجموعة بنسبة 4.1 في المائة ليصل الى 7.6 مليار دولار خلال عام 2012 مقابل 7.3 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. ويعزى ذلك أساساً لارتفاع الفائض في الاردن بمعدل 72.5 في المائة ليبلغ 838.1 مليون دولار (بسبب ارتفاع بند الايرادات السياحية بمعدل 15.3 في المائة). وتراجع العجز في ميزان الخدمات والدخل في السودان بنسبة 32.1 في المائة ليصل الى 1.7 مليار دولار بسبب تقلص مدفوعات دخل الاستثمار الخاص بالنفط المتركز في جنوب السودان الذى انفصل خلال عام 2011. في حين تراجع الفائض في كل من لبنان والمغرب بنسب بلغت حوالى 7 في المائة و 1.4 في المائة خلال عام 2011 مقارنة بالعام السابق، لتراجع الإيرادات السياحية تأثرا بالأحداث والتغيرات السياسية في المنطقة. وارتفع العجز في موريتانيا بمعدل 49 في المائة ليبلغ 1.1 مليار دولار.

وبالنسبة للتحويلات الجارية والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها، فقد ارتفع العجز المحقق للدول العربية كمجموعة خلال عام 2012 بنسبة 6.1 في المائة ليبلغ 47.4 مليار دولار. وقد جاء ذلك كمحصلة لارتفاع إجمالي العجز الذي سجلته الدول المصدرة الرئيسية للنفط كمجموعة بمقدار 9.5 مليار دولار أي بنسبة 11.9 في المائة ليصل الى 89.8 مليار دولار، والذى قابله ارتفاع إجمالي الفائض المسجل في بقية الدول العربية بقيمة بلغت 6.8 مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها 19.2 في المائة ليصل إلى 42.4 مليار دولار، الملحق (1/9) "ب").

وعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للنفط، فقد سجلت جميع دول المجموعة خلال عام 2012 ارتفاعا في عجز صافي التحويلات الجارية باستثناء الجزائر التي دائما ما تسجل فائض. ويعزى ارتفاع العجز في معظم تلك الدول الى ارتفاع تحويلات العاملين الى الخارج نتيجة لزيادة الانفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية وما صاحبه من استقدام المزيد من العمالة وارتفاع مستوى التحويلات. فقد تضاعف العجز في ليبيا خلال عام 2012 ليبلغ حوالى 2.7 مليار دولار وذلك بما يزيد على سبعة امثال العجز المسجل في صافى التحويلات خلال العام السابق نتيجة تحسن وتيرة النشاط الاقتصادي والتوظيف نسبياً. كما ارتفع العجز في كل من البحرين والسعودية وعمان والامارات و قطر والعراق والكويت بنسب تراوحت بين 1.2 في المائة و16.9 في المائة. بينما تصاعد الفائض المسجل في الجزائر بنسبة 15.8 في المائة ليبلغ حوالى 3 مليار دولار خلال عام 2012.

وفي الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد حققت جميع دول المجموعة ارتفاعا في الفائض المسجل في صافى التحويلات. حيث سجلت كل من اليمن ومصر وسورية وتونس زيادة في فائض صافي التحويلات بنسب بلغت 155.7 في المائة و 30 في المائة و 23.7 في المائة و 11.1 في المائة على الترتيب، كمحصلة لتصاعد كل من صافى التحويلات الحكومية والخاصة (التي تتمثل اساسا في تحويلات العاملين بالخارج) في معظم تلك الدول.

وفيما يتعلق بالدول العربية الأخرى، فقد تراجع الفائض من صافي التحويلات في كل من المغرب والأردن والسودان ولبنان بنسب تراوحت بين 1.8 في المائة و 27 في المائة. وقد جاء ذلك كنتيجة أساسية لتراجع كل من التحويلات الواردة للحكومة العامة والتحويلات الخاصة التي تتمثل بشكل كبير في تحويلات العاملين بالخارج. وتجدر الاشارة إلى أن التحويلات الواردة للعاملين بالخارج في المغرب قد تأثرت نتيجة للتباطؤ الاقتصادي الذى تعانى منه الدول المستقبلة للعمالة في منطقة اليورو ولاسيما فرنسا وايطاليا واسبانيا وخاصة خلال النصف الثاني من العام، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع مستوى البطالة. هذا، وقد حققت كل من موريتانيا وجيبوتي والقُمر ارتفاعا في الفائض بنسب بلغت 111.4 في المائة و60 في المائة و11.8 في المائة على الترتيب خلال عام 2012.

موازين الحسابات الخارجية الجارية

سجلت الدول العربية للعام الثاني على التوالي مستوى قياسي في فائض ميزان الحساب الجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2012، إذ ارتفع بما نسبته حوالى 15.2 في المائة ليبلغ نحو 409.2 مليار دولار مقارنة مع مستوى 355.3 مليار دولار خلال العام السابق. وقد جاء ذلك بفضل الفائض الكبير في الميزان التجاري لمجموعة الدول العربية والذى بلغ حوالى 580.7 مليار دولار خلال عام 2012 نتيجة العوامل السابق الإشارة إليها. هذا، وقد خفف من حدة التصاعد في الميزان الجاري ارتفاع العجز المسجل في كل من ميزان الخدمات والدخل، وصافي التحويلات الجارية خلال عام 2012. وقد انعكست هذه التطورات على ارتفاع نسبة فائض الموازين الجارية للدول العربية كمجموعة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 15.2 في المائة خلال عام 2012 مقارنة مع 14.4 في المائة خلال العام السابق، الملحقان (1/9) "ج") و(3/9) والشكل (4).

الشكل (4) : نسبة الفائض في الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي لإجمالي الدول العربية (2008-2012)

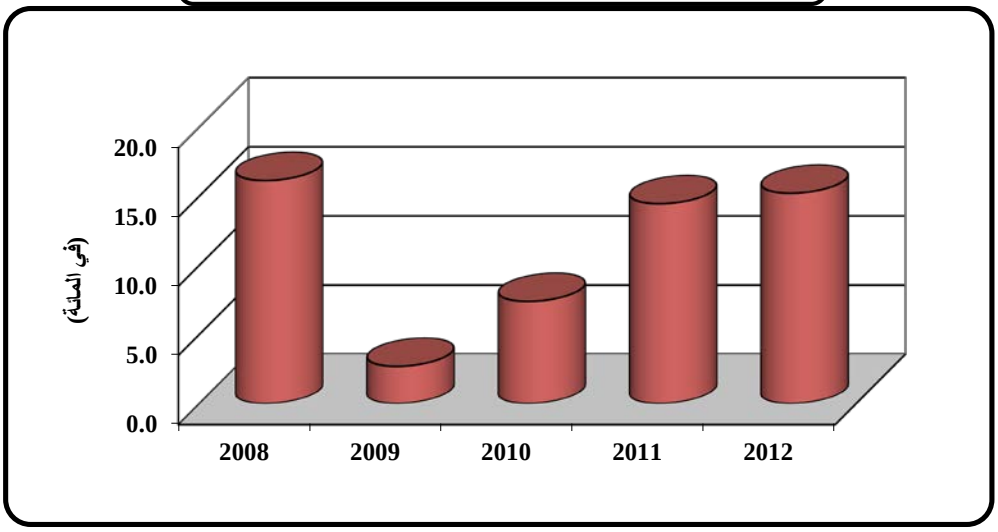

المصدر: الملحق (3/9).

فعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للنفط، تصاعد فائض الميزان الجاري المسجل لها كمجموعة بنسبة 16.9 في المائة ليصل الى حوالى 457.7 مليار دولار في عام 2012 مقابل فائض بلغ نحو 391.4 مليار دولار مسجل خلال العام السابق. فقد ارتفع الفائض الجاري المحقق في ليبيا بما يصل الى سبعة امثال الفائض المحقق خلال عام 2011 ليمثل حوالى 29.9 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي خلال عام 2012. كما ارتفع الفائض في كل من الامارات والسعودية والعراق وقطر والكويت خلال عام 2012 ليسجل نسب تتراوح بين 17.3 في المائة و43.2 في المائة من الناتج المحلى الاجمالي. بينما تراجع الفائض المسجل في كل من البحرين والجزائر وعمان ليمثل نحو 7.2 في المائة و7.5 في المائة و11.8 في المائة من الناتج المحلى الاجمالي في كل منهما على التوالي خلال عام 2012.

وبالنسبة للدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد تراجع العجز المسجل لها كمجموعة خلال عام 2012 بنسبة 3.4 في المائة ليصل الى حوالى 18.6 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 19.2 مليار دولار خلال عام 2011. وقد جاء ذلك كمحصلة لتراجع الفائض في صافى التحويلات الجارية بمعدل أقل من الارتفاع المسجل في عجز ميزان السلع والخدمات والدخل. هذا، وقد تراجع العجز في كل من سورية ومصر خلال عام 2012 ليمثل 13.6 في المائة و2.7 في المائة من الناتج المحلى الاجمالي في كل منهما على التوالي. بينما ارتفع العجز المسجل في كل من تونس واليمن ليمثل حوالى 8.1 في المائة و3 في المائة من الناتج المحلى الاجمالي في عام 2012، الشكل (5).

الشكل (5) : رصيد الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2011-2012)

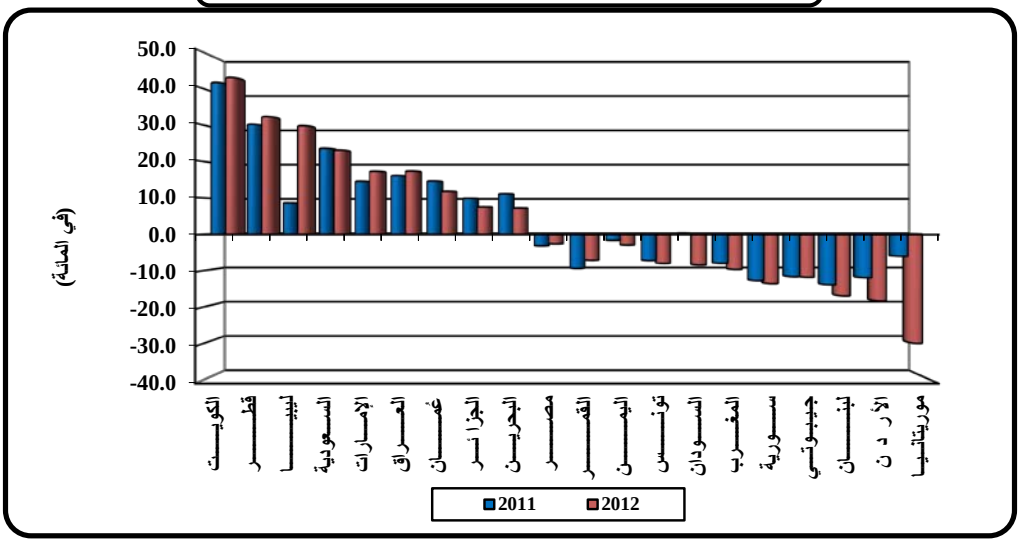

المصدر: الملحق (3/9).

وفيما يخص مجموعة الدول العربية الأخرى، فقد تصاعد العجز في الميزان الجاري بصورة كبيرة خلال عام 2012 بلغ معدلها 76.7 في المائة ليصل إلى حوالى 29.9 مليار دولار مقارنة مع عجز بلغ نحو 16.9 مليار دولار في العام السابق. ويعزى ذلك بصفة اساسية إلى اتساع العجز في الميزان التجاري لتلك المجموعة نتيجة لتأثر فاتورة الواردات بالأسعار العالمية للنفط والغذاء اضافة الى تراجع الفائض في ميزان صافى التحويلات الجارية. وقد حققت معظم دول المجموعة ارتفاعا ملموسا في عجز الميزان الجاري، حيث تراوحت نسبة هذا العجز الى الناتج المحلى الاجمالي بين 9.7 في المائة في المغرب و 30.1 في المائة في موريتانيا خلال عام 2012. هذا، وقد تحول الفائض الى عجز بالسودان بلغ حوالى 8.5 في المائة من الناتج المحلى الاجمالي، في حين سجلت القمر تراجعاً في العجز ليمثل نحو 7.2 في المائة من الناتج المحلى الاجمالي خلال عام 2012.

موازين الحسابات الرأسمالية والمالية والموازين الكلية

ساهم الفائض الضخم المسجل في موازين الحسابات الخارجية الجارية للدول العربية خلال عام 2012 في تحقيق صافي التدفقات باتجاه الخارج للمعاملات المالية والرأسمالية وذلك للعام الثاني على التوالي. حيث ارتفع صافي التدفقات الرأسمالية والمالية الخارجة خلال عام 2012 للدول العربية كمجموعة بمعدل 2.9 في المائة ليبلغ نحو 281.4 مليار دولار، وذلك بعد أن كان قد تضاعف بنحو ثلاثة أمثال خلال عام 2011 ليصل إلى حوالى 273.6 مليار دولار مقارنة مع 64.1 مليار دولار تم تسجيلها في عام 2010. وقد نتج عن هذا الارتفاع في صافى التدفقات للخارج تعزيز لصافي الأصول الأجنبية للدول العربية كمجموعة. وقد شكل صافي التدفقات المالية والرأسمالية باتجاه الخارج في السعودية الجزء لأكبر، حيث مثلت ما نسبته 43.4 في المائة من إجمالي التدفقات المالية والرأسمالية للدول العربية باتجاه الخارج

خلال عام 2012. هذا، وقد ارتفع اجمالي صافي التدفقات للخارج في المعاملات المالية والرأسمالية للدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ككل بنسبة 10.5 في المائة لتبلغ نحو 320.2 مليار دولار مقابل 289.9 مليار دولار تمثل صافي تدفقات للخارج مسجلة خلال العام السابق. ويعزى ذلك لارتفاع صافي قيمة التدفقات الى الخارج بما يقارب أربع أمثال في ليبيا لتصل الى نحو 9.4 مليار دولار، وبنسب تراوحت بين 10.7 في المائة و 34.3 في المائة لكل من الامارات والسعودية وعمان والكويت. بينما تراجعت تلك التدفقات في كل من قطر والعراق والبحرين بنسب بلغت 28.9 في المائة و33.8 في المائة و57.3 في المائة على التوالي. في حين، تحول صافي التدفق للداخل الى صافي تدفق إلى الخارج في الجزائر ليحقق نحو 3.5 مليار دولار خلال عام 2012، الملحق (1/9) "ج".

وفيما يخص الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد تحول صافي التدفقات المالية والرأسمالية للخارج المسجل خلال عام 2011 إلى صافي تدفقات للداخل بلغ نحو 8 مليار دولار في عام 2012. ويرجع ذلك بشكل رئيسي الى تحول صافى التدفقات للخارج في كل من مصر واليمن الى صافى تدفقات للداخل في الحساب الرأسمالي والمالي. حيث تحول صافي التدفق للخارج المسجل في مصر خلال عام 2011 في الحساب الرأسمالي والمالي والذى بلغ حوالي 9.9 مليار دولار إلى صافي تدفق للداخل بلغ حوالي 5.3 مليار دولار في عام 2012. وجاء ذلك نتيجة لتراجع صافي التدفق للخارج المسجل في الاستثمارات في محفظة الأوراق المالية في مصر ليصل الى نحو 2 مليار دولار مقابل 10.4 مليار دولار خلال العام السابق نتيجة تراجع مبيعات الاجانب في أذون الخزانة المصرية. هذا بالإضافة الى تحول التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والبالغة نحو 482.7 مليون دولار والمسجلة خلال عام 2011 الى صافي تدفق للداخل خلال عام 2012 بلغ حوالي 2.8 مليار دولار. وفيما يخص اليمن فقد تحول صافي التدفق للخارج المسجل في الحساب الرأسمالي والمالي خلال عام 2011 والذى بلغ حوالى 527.2 مليون دولار الى صافى تدفق للداخل خلال عام 2012 بلغ حوالى 2.2 مليار دولار خلال عام 2012. وقد جاء ذلك كنتيجة رئيسية لتحول صافى التدفقات الخارجة في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن والاستثمارات الاخرى الى تدفقات داخلة بلغت حوالى 685.4 مليون دولار و 1.6 مليار دولار على الترتيب. وفي تونس، فقد تصاعد صافي التدفقات للداخل في الحساب الرأسمالي والمالي ليصل الى نحو 5.1 مليار دولار مقارنة مع 1.6 مليار دولار في عام 2011. وذلك كمحصلة لارتفاع صافي التدفقات الواردة في كل من الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمارات الاخرى بأكثر من الضعف لتبلغ حوالى 2.8 مليار دولار و 4.4 مليار دولار على التوالي خلال عام 2012. بينما في سورية تحول صافي التدفق للداخل في الحساب الرأسمالي والمالي الى صافى تدفق للخارج بلغ نحو 4.6 مليار دولار خلال عام 2012 نظراً لظروف استمرار الازمة السياسية التي تشهدها البلاد.

وفيما يتعلق بالدول العربية الاخرى، فقد حققت تلك المجموعة ارتفاعا ملحوظ في صافي التدفقات الرأسمالية والمالية الى الداخل في عام 2012 لتصل الى 30.9 مليار دولار مقارنة مع 18.9 مليار دولار مسجلة في السنة السابقة. وجاء ذلك بصفة اساسية نتيجة للارتفاع الكبير في صافي التدفقات الواردة في الحساب الرأسمالي والمالي في السودان بما يزيد على ثلاث امثال ليصل الى نحو 4.2 مليار دولار في عام 2012 ذلك كمحصلة لارتفاع صافي التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 311.7 في المائة وهو ما يعزى الى توقف التدفقات للخارج الخاصة بالشركات العاملة

في قطاع النفط. كما تضاعف صافى التدفقات الرأسمالية والمالية الواردة في موريتانيا بسبب الارتفاع الكبير في التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر. وارتفعت ايضا بصورة ملموسة صافى التدفقات الرأسمالية والمالية الواردة في كل من الاردن لتسجل نحو 5.2 مليار دولار ولبنان لتبلغ حوالى 9.7 مليار دولار والمغرب لتصل الى 9.8 مليار دولار نتيجة لارتفاع صافي الاستثمار المباشر في معظم تلك الدول خلال عام 2012. كما ارتفعت تلك التدفقات في كل من جيبوتي والقمر لتسجل حوالى 157 مليون دولار و66.1 مليون دولار على الترتيب.

وفي ضوء التطورات المذكورة في الموازين الجارية وموازين الحساب الرأسمالي والمالي لتلك المجموعة، فقد ارتفع فائض الميزان الكلي لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة من مستوى 100.7 مليار دولار خلال عام 2011 ليصل الى مستوى 170 مليار دولار في عام 2012، الشكل (6).

الشكل (6) : التطور فى موازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة (2012-2008)

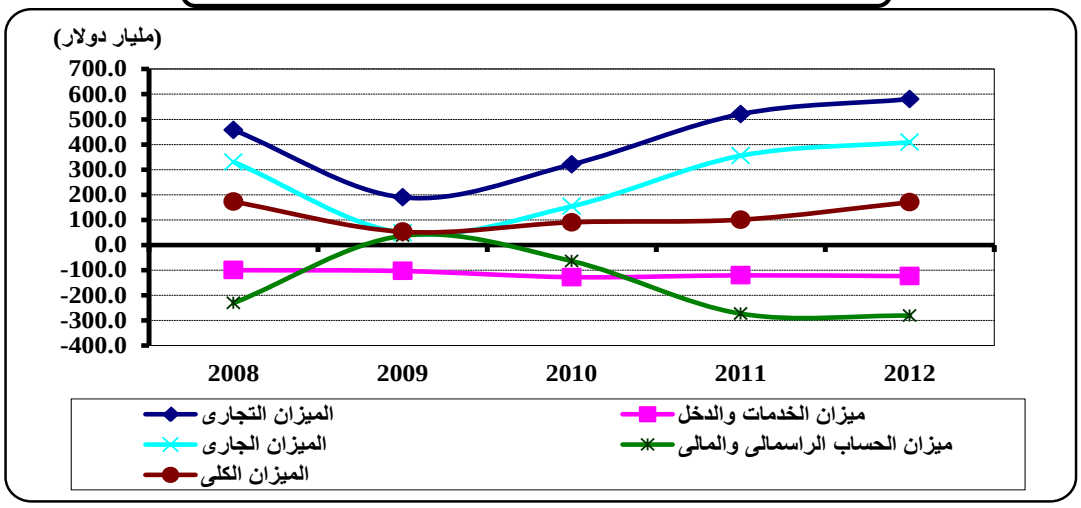

المصدر: الملحق (1/9) .

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

ارتفع إجمالي الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية في عام 2012 بنسبة بلغت نحو 14.4 في المائة ليصل إلى حوالى 1,265.8 مليار دولار مقابل نحو 1106.3 مليار دولار خلال عام 2011. وقد ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بشكل طفيف خلال عام 2012 لتصل الى مستوى 18.8 شهر مقارنة مع مستوى 18.6 شهر خلال العام السابق، وجاء ذلك كمحصلة لارتفاع الاحتياطيات بنسبة فاقت نسبة الزيادة المحققة في الواردات، الملحق (4/9).

وفيما يتعلق بتطور الاحتياطات الخارجية الرسمية على مستوى الدول العربية، فقد حققت مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط ارتفاعاً ملحوظاً في الاحتياطيات الخارجية الرسمية لديها. حيث ارتفعت خلال عام 2012

بنسبة 17.6 في المائة لتسجل نحو 1,172.1 مليار دولار مقارنة مع 996.6 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق، وذلك بشكل إجمالي على مستوى تلك المجموعة. وقد جاء ذلك الارتفاع في إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول المصدرة للنفط كمحصلة لتضاعف الاحتياطيات في قطر بمقدار المثل تقريبا لتبلغ نحو 32.5 مليار دولار، اضافة الى الارتفاع الملحوظ الذى تحقق في كل من السعودية والامارات بمستويات بلغت 21.4 في المائة و20.7 في المائة لتبلغ حوالى 656.5 مليار دولار و57.1 مليار دولار على الترتيب. وارتفعت تلك الاحتياطيات في كل من ليبيا والعراق والكويت بمستويات اقل بلغت 13.3 في المائة و13.2 في المائة و11.4 في المائة لتصل الى 117.9 مليار دولار و68.7 مليار دولار و28.9 مليار دولار في كل منها على التوالي. بينما ارتفع إجمالي الاحتياطيات الخارجية في كل من البحرين والجزائر وعمان بنسب بلغت حوالى 6.8 في المائة و 4.6 في المائة و 0.2 في المائة لتقتصر على 4.9 مليار دولار و191.3 مليار دولار و14.4 مليار دولار فيها على التوالي.

وفيما يخص الدول العربية التي شهدت تحولات سياسية، فقد انخفضت الاحتياطيات الخارجية بتلك الدول كمجموعة بصورة كبيرة بلغت 29 في المائة لتصل الى 31.6 مليار دولار خلال عام 2012 مقارنة مع نحو 44.5 مليار دولار مسجلة في العام السابق. ويعزى ذلك لتعرض سعر الصرف لضغوط شديدة في تلك الدول نتيجة تراجع مصادر الايرادات من النقد الأجنبي وخاصة العائدات من السياحة والتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لاستمرار تداعى الاحداث وعدم الاستقرار السياسي، الأمر الذى أدى لاستخدام تلك الاحتياطيات لمواجهة التدفقات الرأسمالية الخارجة وتمويل الواردات من السلع الاساسية وذلك بالإضافة الى استخدامها في دعم سعر الصرف. وجاء الانخفاض في الاحتياطيات الخارجية لتلك المجموعة نتيجة لتراجع الاحتياطيات الخارجية في كل من سوريا ومصر، بنسب بلغت حوالى 67.8 في المائة و 23.8 في المائة بكل منهما على الترتيب خلال عام 2012. هذا، بينما سجلت كل من تونس و اليمن ارتفاعاً في تلك الاحتياطيات خلال عام 2012 بنسب بلغت حوالى 10.8 في المائة و 32.4 في المائة في المائة على التوالي نتيجة للتحسن البطيء في مصادر الايرادات من النقد الأجنبي في تونس، والدعم الذى تلقته اليمن من بعض دول الجوار في صورة ودائع بالبنك المركزي.

وعلى مستوى الدول العربية الاخرى، تراجع إجمالي الاحتياطيات الخارجية لها كمجموعة خلال عام 2012 بنسبة بلغت حوالى 4.8 في المائة لتصل الى نحو 62.1 مليار دولار. وجاء ذلك نتيجة لتراجع الاحتياطيات في كل من الأردن والمغرب بنسب بلغت 36.3 في المائة و16.2 في المائة. بينما ارتفعت في كل من السودان و جيبوتي ولبنان والقمر وموريتانيا بنسب تراوحت بين واحد في المائة بالسودان و95.9 في المائة في موريتانيا.

وعلى صعيد نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات[4]، فقد ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات في السعودية لتسجل 55.6 شهراً، وفي قطر لتبلغ 12.7 شهراً، وفي القمر لتبلغ 12.2 شهراً. وارتفعت أيضاً ولكن بمستوى اقل في كل من الامارات وتونس والكويت ولبنان وموريتانيا لتحقق مستويات تراوحت بين 2.6 شهراً و21.2 شهراً. وفي ليبيا فقد ادى ارتفاع الواردات بأكثر من الضعف الي تراجع نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات لتبلغ حوالي

[4] محسوبة على أساس نسبة إجمالي الاحتياطيات الخارجية الرسمية في نهاية السنة في كل دولة إلى إجمالي قيمة الواردات السلعية الشهرية لتلك السنة في الدولة المعنية.

53.6 شهراً مقارنة بمستوى 111.5 شهراً خلال عام 2011. هذا وقد تراجعت نسبة التغطية في كل من الأردن والبحرين والجزائر وسورية والعراق وعمان ومصر والمغرب لتسجل مستويات تراوحت بين 2.7 شهراً لأدنى مستوى تم تسجيله في مصر و 47.5 شهراً لنسبة التغطية في الجزائر. في حين استقرت نسبة التغطية في كل من اليمن وجيبوتي والسودان عند نفس المستوى المسجل في العام السابق لتسجل 6.4 شهراً و5.3 شهراً و0.4 شهراً، الملحق (5/9).

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم[3] في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة[4] بنسبة 8.8 في المائة في عام 2012، مسجلاً أعلى نسبة نمو خلال السنوات القليلة الماضية. وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالي 173.8 مليار دولار في نهاية عام 2011 إلى نحو 189.1 مليار دولار في نهاية عام 2012، وهو أعلى مستوى تصله هذه المديونية. ويعود الارتفاع الكبير في هذه المديونية إلى لجوء العديد من الدول المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المتصاعد، وتغير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي، الملحق (6/9) والجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
الدين العام الخارجي القائم وخدمة الدين العام الخارجي في الدول العربية المقترضة
عامي 2011 و 2012

(مليون دولار)

	الدين العام الخارجي القائم		خدمة الدين العام الخارجي	
	2011	2012*	2011	2012*
الأردن	6,319	6,947	731	786
تونس	23,634	24,558	2,675	2,620
الجزائر	4,405	3,637	618	572
جيبوتي	678	729	35	53
السودان	38,947	39,696	243	257
سورية	4,327	4,339	557	540
عمان	9,229	9,891	437	559
القمر	278	275	9	8
لبنان	20,655	24,118	5,196	3,791
مصر	33,693	38,824	2,942	2,994
المغرب	22,048	25,222	2,044	2,358
موريتانيا	3,479	3,584	105	108
اليمن	6,081	7,237	275	353
الدول العربية المقترضة	**173,774**	**189,058**	**15,867**	**14,999**

* بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (6/9) و(7/9).

(3) يتكون الدين العام الخارجي من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير المضمونة.

(4) تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي وهي الأردن وتونس والجزائر وجيبوتي والسودان وسورية والصومال وعمان والقمر ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن.

وقد أثرت مجموعة من التطورات على أوضاع المديونية العامة الخارجية في معظم الدول العربية في عام 2012. فقد تمخضت التحولات السياسية الجارية في بعض الدول العربية المقترضة عن مصاعب اقتصادية انعكست سلباً على أوضاع المالية العامة فيها. وقد اضطرت هذه الدول إلى زيادة اعتمادها على كل من الاقتراض الخارجي والداخلي لتمويل عجز الموازنة العامة.

كما تأثرت الدول العربية المقترضة المستوردة للنفط من بقاء الأسعار العالمية للنفط ضمن مستويات مرتفعة، الأمر الذي زاد من أعبائها المالية في ظل تزايد قيمة الدعم لأسعار المشتقات النفطية في الأسواق المحلية. وقد أدى ذلك إلى تزايد الحاجة للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل المستوردات النفطية.

وتأثرت المديونية الخارجية العربية سلباً بانخفاض حجم المساعدات الخارجية التي كانت تُغطي جزءاً من العجز في مالية الحكومة في دول عربية مقترضة. فقد أدت أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو والمصاعب المالية في الدول الصناعية المتقدمة الأُخرى، إلى تراجع قدرتها على توفير المساعدات للدول العربية المقترضة.

ومن جهة أُخرى فقد تأثرت قيمة المديونية العامة الخارجية للدول المقترضة بالتغيرات في أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني في نهاية عام 2012 مقارنة بنهاية عام 2011، الأمر الذي أدى الى انخفاض قيمة المديونية بالين الياباني عند تقييمها بالدولار الأمريكي. وفي المقابل، فقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من اليورو والجنيه الاسترليني خلال نفس الفترة مما يعني ارتفاع قيمة المديونية باليورو والجنيه الاسترليني عند تقييمها بالدولار الأمريكي. وبالتالي، فإن هذه التغيرات أثرت على قيمة المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة المقيَّمة بالدولار الأمريكي طبقاً لحصة العملات المختلفة المكونة لهذه المديونية.

وعلى صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد ارتفعت المديونية العامة الخارجية في معظمها في عام 2012 بنسب متفاوتة. فقد ازداد إجمالي الدين العام الخارجي لليمن بنسبة 19.0 في المائة في عام 2012 ليصل إلى حوالي 7.2 مليار دولار، وارتفع في لبنان بنسبة 16.8 في المائة ليبلغ نحو 24.1 مليار دولار، وازداد في مصر بنسبة 15.2 في المائة ليصل إلى حوالي 38.8 مليار دولار وارتفع في المغرب بنسبة 14.4 في المائة ليبلغ حوالي 25.2 مليار دولار. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في المديونية الخارجية لكل من مصر والمغرب في عام 2012، إلا أن اعتمادهما على الاقتراض الداخلي كان أكبر.

كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي للأردن بنسبة 9.9 في المائة ليبلغ 6.9 مليار دولار في نهاية عام 2012. ويُشار إلى أن الانقطاع المتكرر في إمدادات الغاز إلى الأردن أدى إلى استخدام النفط لتوليد الطاقة الكهربائية الأمر الذي زاد من الأعباء المالية للحكومة واضطرها أيضاً إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض المحلي الذي ارتفع بحدة إلى مستوى قياسي. وارتفعت المديونية الخارجية في جيبوتي بنسبة 7.5 في المائة في عام 2012 لتصل إلى 729 مليون

دولار، وازدادت في عُمان بنسبة 7.2 في المائة لتبلغ 9.9 مليار دولار، وفي تونس بنسبة 3.9 في المائة لتصل إلى حوالي 24.6 مليار دولار. كما ازدادت مديونية موريتانيا الخارجية بنسبة 3.0 في المائة في عام 2012 لتصل إلى 3.6 مليار دولار، وارتفعت في سورية بنسبة 0.3 في المائة لتبلغ 4.3 مليار دولار. أما السودان، فقد ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي، وهو في معظمه غرامات ومتأخرات سداد متراكمة، بنسبة 1.9 في المائة في عام 2012 ليصل إلى حوالي 39.7 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الدين العام الخارجي للسودان ومصر وتونس والمغرب ولبنان شكَّل حوالي 80 في المائة من إجمالي الدين العام الخارجي للدول العربية مجتمعة في عام 2012.

وفي المقابل، تراجعت المديونية العامة الخارجية في كل من الجزائر والقُمر في عام 2012. فقد انخفض الدين العام الخارجي للجزائر بنسبة 17.4 في المائة في عام 2012 ليبلغ 3.6 مليار دولار، حيث استمرت الجزائر في اتباع سياسة تخفيض الاعتماد على الاقتراض الخارجي نتيجة الوفر المالي المتحقق من عوائد صادراتها البترولية. أما القمر، فقد انخفض دينها العام الخارجي بنسبة 0.9 في المائة في عام 2012 ليصل إلى 275 مليون دولار.

وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي، فقد انخفضت في الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 5.5 في المائة لتبلغ حوالي 15.0 مليار دولار في عام 2012. وقد تراجعت خدمة المديونية الخارجية في لبنان من حوالي 5.2 مليار دولار في عام 2011 إلى نحو 3.8 مليار دولار، أي بانخفاض نسبته 27.0 في المائة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إجمالي خدمة الدين العام الخارجي العربي. كما انخفضت خدمة الدين العام الخارجي في الجزائر بنسبة 7.4 في المائة في عام 2012 لتبلغ 572 مليون دولار، وفي سورية بنسبة 3.2 في المائة لتصل إلى 540 مليون دولار، وفي تونس بنسبة 2.1 في المائة لتبلغ حوالي 2.6 مليار دولار وفي القُمر بنسبة 1.2 في المائة، الملحق (7/9).

ومن جانب آخر، فقد ارتفعت خدمة المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2012، حيث ازدادت بنسبة 51.4 في المائة في جيبوتي لتصل إلى 53 مليون دولار، وبنسبة 28.4 في المائة في اليمن لتصل إلى 353 مليون دولار، وبنسبة 28.0 في المائة في عمان لتبلغ 559 مليون دولار. كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي في المغرب بنسبة 15.3 في المائة في عام 2012 لتصل إلى حوالي 2.4 مليار دولار، وازدادت في الأردن بنسبة 7.6 في المائة لتبلغ 786 مليون دولار، وفي السودان بنسبة 5.4 في المائة، وفي موريتانيا بنسبة 3.0 في المائة، وفي مصر بنسبة 1.8 في المائة لتصل إلى حوالي 3.0 مليار دولار. وقد مثَّلت خدمة الدين العام الخارجي للبنان ومصر والمغرب وتونس مجتمعة حوالي 78 في المائة من إجمالي خدمة الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة في عام 2012.

التطورات في أعباء المديونية الخارجية للدول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المديونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة

الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مديونيته الخارجية بعائدات صادراته.

ففيما يتعلق بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفع للدول العربية المقترضة كمجموعة من 19.7 في المائة في عام 2011 إلى 20.6 في المائة في عام 2012. ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في حجم الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة بلغت 8.8 في المائة في عام 2012 مقارنة بالنمو المتحقق في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول الذي اقتصر على 4.1 في المائة في العام ذاته. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وسورية وعمان ومصر دون المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة، حيث بلغت أقل من 20.6 في المائة في عام 2012. أما في كل من موريتانيا والسودان ولبنان وتونس وجيبوتي والقمر والمغرب والأردن واليمن، فقد تجاوزت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوسط للدول العربية المقترضة كمجموعة، إذ تراوحت بين 22.0 في المائة في اليمن وحوالي 85.4 في المائة في موريتانيا، الملحق (8/9) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
مؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة
عامي 2011 و 2012

(نسبة مئوية)

	الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي		خدمة الدين العام الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	
	2011	*2012	2011	*2012
الأردن	21.9	22.4	6.7	6.0
تونس	50.9	53.8	11.7	11.7
الجزائر	2.2	1.8	0.8	0.7
جيبوتي	54.8	53.8	14.7	20.7
السودان	55.7	58.3	2.5	3.0
سورية	7.2	8.5	3.3	4.2
عمان	13.2	12.7	1.0	1.2
القمر	47.6	48.2	9.5	9.7
لبنان	51.5	56.2	19.9	13.6
مصر	14.3	15.1	6.2	6.1
المغرب	23.6	25.5	6.1	6.8
موريتانيا	85.6	85.4	3.6	4.0
اليمن	19.4	22.0	2.7	2.8
الدول العربية المقترضة	**19.7**	**20.6**	**5.3**	**4.9**

* بيانات أولية.
المصدر: الملحقان (8/9) و(9/9).

وقد انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من 2.2 في المائة في عام 2011 إلى 1.8 في المائة في عام 2012، وفي عمان من 13.2 في المائة إلى 12.7 في المائة وفي جيبوتي من 54.8 في المائة إلى 53.8 في المائة وفي موريتانيا من 85.6 في المائة إلى 85.4 في المائة خلال الفترة ذاتها.

وفي المقابل، فقد ارتفعت نسبة المديونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 في بقية الدول العربية المقترضة، والتي جاء في بعضها نتيجة النمو الكبير في حجم الدين العام الخارجي وتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي نتيجة الظروف غير المواتية التي أفرزتها التحولات السياسية العربية وضعف الطلب الاقتصادي العالمي. فقد ازدادت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان من 55.7 في المائة في عام 2011 إلى 58.3 في المائة في عام 2012، وفي لبنان من 51.5 في المائة إلى 56.2 في المائة، وفي تونس من 50.9 في المائة إلى 53.8 في المائة خلال الفترة ذاتها. أما في القُمر، فقد ارتفعت هذه النسبة من 47.6 في المائة في عام 2011 إلى 48.2 في المائة في عام 2012 على الرغم من انخفاض مديونيتها الخارجية. كما ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب من 23.6 في المائة في عام 2011 إلى 25.5 في المائة في عام 2012، وفي اليمن من 19.4 في المائة إلى 22.0 في المائة، وفي الأردن من 21.9 في المائة إلى 22.4 في المائة، وفي مصر 14.3 في المائة إلى 15.1 في المائة وفي سورية من 7.2 في المائة إلى 8.5 في المائة.

وعلى صعيد مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، فقد تراجع للدول العربية المقترضة كمجموعة من 5.3 في المائة في عام 2011 إلى 4.9 في المائة في عام 2012 جاء أساساً نتيجة لانخفاض إجمالي خدمة المديونية الخارجية العربية. وقد اقتصر تراجع عبء خدمة المديونية العامة الخارجية في عام 2012 على الجزائر والأردن ولبنان ومصر. وقد سجلت الجزائر أدنى نسبة لخدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، حيث انخفضت هذه النسبة فيها من 0.8 في المائة في عام 2011 إلى 0.7 في المائة في عام 2012، وتراجعت هذه النسبة في الأردن من 6.7 في المائة إلى 6.0 في المائة، وفي لبنان من 19.9 في المائة إلى 13.6 في المائة، وفي مصر من 6.2 في المائة إلى 6.1 في المائة خلال الفترة ذاتها. أمَّا في تونس، فقد بقيت هذه النسبة ثابتة بواقع 11.7 في المائة في عامي 2011 و2012.

وفي المقابل، فقد ازدادت نسبة خدمة المديونية العامة الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2012 في بقية الدول العربية المقترضة، حيث ارتفعت في عمان من 1.0 في المائة في عام 2011 إلى 1.2 في المائة في عام 2012، وازدادت في السودان من 2.5 في المائة إلى 3.0 في المائة، وفي اليمن من 2.7 في المائة إلى 4.0 في المائة، وفي موريتانيا من 3.6 في المائة إلى 4.0 في المائة، وفي سورية من 3.3 في المائة إلى 4.2 في المائة خلال الفترة ذاتها. كما ارتفعت نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في المغرب من 6.1 في المائة في عام 2011 إلى 6.8 في المائة في عام 2012، وفي القُمر من 9.5 في المائة إلى 9.7 في المائة خلال الفترة نفسها. أما في جيبوتي، فقد أصبح عبء خدمة الدين العام الخارجي فيها الأعلى بين الدول العربية، حيث ارتفع من 14.7 في المائة في عام 2011 إلى 20.7 في المائة في عام 2012، الملحق (9/9).

تطورات أسعار الصرف العربية

تأثرت أسعار صرف العملات الرئيسية خلال عام 2012 بعدد من العوامل من بينها تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية واتجاه عدد من البنوك المركزية بالاقتصادات الكبرى لتنفيذ جولات للتيسير الكمي بهدف حفز النمو الاقتصادي الذي لا زال ضعيفاً في مناطق مختلفة من العالم. فقد أدى استمرار أجواء عدم اليقين بشأن اقتصادات منطقة اليورو نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية إلى تراجع اليورو مقابل الدولار خلال عام 2012 وعزز من ارتفاع الدولار مقابل اليورو التحسن النسبي في أداء الاقتصاد الأمريكي خلال العام مقارنة باقتصادات دول منطقة اليورو.

وبالنسبة للعملات العربية المُثبت أسعار صرفها مقابل الدولار، فقد شهدت استقراراً نسبياً خلال عام 2012 مع تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الأجنبي بهدف الإبقاء على مستويات ثابتة لأسعار صرف هذه العملات مقابل الدولار وخاصة فيما يتعلق بدول مجلس التعاون والتي تدخل بعضها لمنع ارتفاع قيمة العملات المحلية مقابل الدولار، في المقابل تدخل البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة مرتين خلال العام لدعم الدينار الأردني للتخفيف من حدة الضغوط على العملة المحلية جراء تأثر ميزان المعاملات الجارية سلباً بالتطورات التي تمر بها بعض دول الجوار والارتفاع الملموس في قيمة الواردات النفطية نتيجة التوقف المتكرر لإمدادات الغاز الطبيعي من مصر.

في المقابل ارتفعت قيمة العملات العربية المثبتة بالدولار مقابل اليورو نتيجة المكاسب التي سجلها الدولار مقابل اليورو خلال العام، حيث ارتفعت قيمة عملات دول مجلس التعاون الخليجي مقابل اليورو بنسب تراوحت بين 7.6 بالمائة إلى 7.8 بالمائة فيما ارتفعت قيمة سعر صرف الدينار الكويتي المثبت مقابل سلة من العملات مقابل اليورو بنسبة 6.3 بالمائة خلال العام. كذلك ارتفعت قيمة كل من الدينار العراقي والليرة اللبنانية والدينار الأردني والفرنك الجيبوتي مقابل اليورو بنسبة 8.1 و7.9 و7.9 و7.8 بالمائة على التوالي.

أما فيما يتعلق بالعملات العربية المثبتة بسلة حقوق السحب الخاصة، فقد شهدت قيمة الليرة السورية تراجعاً حاداً مقابل كل من الدولار واليورو بنسبة 34.6 بالمائة و22.5 بالمائة على التوالي على ضوء استمرار ظروف عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد وتدهور المتحصلات من النقد الأجنبي سواء فيما يتعلق بالصادرات النفطية أو تدفقات السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما أدى إلى تراجع حاد في قيمة العملة والتي بلغت وفقاً للأسعار الرسمية نحو 65 ليرة للدولار مقارنة بنحو 48.3 ليرة للدولار عام 2011 فيما تخطي سعر الصرف في السوق الموازي السعر الرسمي بهامش كبير. في حين تراجعت قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار بنسبة 2.93 بالمائة، فيما ارتفعت مقابل اليورو بنسبة 5 بالمائة خلال العام.

وفيما يتعلق بالعملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف (سواء التعويم المدار أو الحر)، فقد تراجعت قيمتها مقابل الدولار بنسب تراوحت بين 0.3 و34 بالمائة. وسجل الريال اليمني أدنى نسبة تراجع مقابل الدولار بعد التحسن النسبي في الأوضاع الاقتصادية خلال عام 2012 وبدعم من مستوى الاحتياطيات الرسمية والتي ارتفعت في أعقاب الودائع التي تلقاها البنك المركزي اليمني من بعض دول الجوار. في المقابل سجل الجنيه السوداني تراجعاً حاداً مقابل الدولار وفقد نحو 34 بالمائة من قيمته خلال العام أثر تفاقم أزمة سوق الصرف الأجنبي التي شهدتها البلاد خلال عام 2012 في أعقاب انفصال جنوب السودان وفقدان السودان لنحو 75 بالمائة من متحصلاته من النقد الأجنبي، أنظر الإطار (1).

إطار رقم (1)

الجنيه السوداني يتعرض لضغوط حادة في أعقاب انفصال جنوب السودان

تعرض الجنيه السوداني لضغوط حادة خلال عام 2012 في أعقاب انفصال جنوب السودان وما ترتب عليه من فقدان لنحو 75 بالمائة من العائدات النفطية التي تمثل المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي وهو ما أدى إلى ظهور أزمة في سوق الصرف الأجنبي نتيجة تزايد مستويات الطلب على النقد الأجنبي بما يفوق مستويات المعروض في سوق الصرف، ومن ثم ارتفاع الهامش بين سعر الصرف في السوق الرسمي والسعر في السوق الموازي بهامش كبير. وقد اضطرت هذه التطورات البنك المركزي لتبني حزمة من السياسات لمواجهة الأزمة في سوق الصرف من بينها:

- السماح بتخفيض قيمة صرف العملة المحلية بنهاية شهر يونيو من عام 2012 ضمن حزمة من السياسات التصحيحية التي تم تبنيها لمواجهة تداعيات الانفصال لتقليل الفجوة بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازي أعقب ذلك تخفيضات متتالية في السعر الرسمي ليصل بنهاية العام إلى 3.57 جنيه للدولار مقارنة بنحو 2.66 جنيه للدولار في عام 2011، الشكل رقم (1).
- التوجه نحو تبني سياسات مالية ونقدية تقييدية للحد من التراجع في قيمة العملة المحلية.
- وقف عمليات ضخ النقد الأجنبي للصرافات وخفض النسبة المقررة للمصارف بعد السماح لهذه الجهات بالمزيد من المرونة في أسعار الصرف، الأمر الذي شجع المصارف والصرافات على جذب موارد من النقد الأجنبي بلغت ما يقرب من 1.8 مليار دولار نهاية عام 2012.
- ترشيد استخدامات النقد الأجنبي للأغراض غير المنظورة مثل السياحة والتعليم والعلاج بالخارج واستقطاب موارد من النقد الأجنبي من خلال تعديل فترة استرداد حصيلة الصادر والحد من الممارسات غير السليمة في مجال التجارة الخارجية، بالإضافة إلى التنسيق مع شركات الطيران والاتصالات لتحديد نسبة من أرباحها يتم إعادة استثمارها بالداخل وجدولة تحويلات شركات الطيران والاتصالات.

تطور سعر صرف الرسمي للجنيه السوداني مقابل الدولار
(2012-2006)

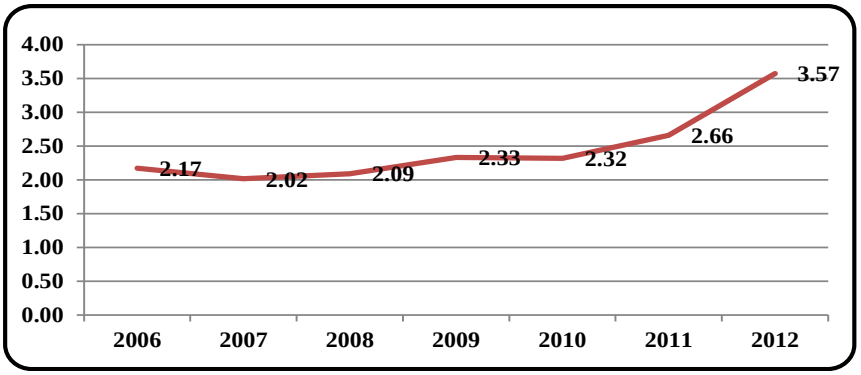

المصدر: الملحق (11/9).

في المقابل سجلت أسعار صرف العملات العربية التي تتبع نظام تعويم سعر الصرف تحسناً مقابل اليورو نتيجة ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل اليورو خلال العام باستثناء الجنيه السوداني ، حيث ارتفعت قيمة الريال اليمني والجنيه المصري والأوقية الموريتانية والدينار الجزائري بنسبة 7.8 بالمائة و5.6 بالمائة و2.6 بالمائة 1.5 بالمائة مقابل اليورو على التوالي، في حين تراجعت قيمة الجنيه السوداني مقابل اليورو بنسبة 22.08 بالمائة انعكاساً للتطورات المشار إليها سابقاً.

وفيما يتعلق بالعملات المعَّومة تعويم مدار مقابل سلة من العملات يشكل اليورو الجزء الأكبر منها فقد سجلت قيمة الدينار المغربي تحسناً مقابل اليورو بنسبة 1.4 بالمائة نتيجة التحسن النسبي في الوضع الاقتصادي في أعقاب حصول المغرب على تسهيل احترازي من صندوق النقد الدولي Precautionary and Liquidity Line (PLL) بقيمة 6 مليارات دولار بنهاية عام 2012 بما عزز من قيمة العملة المحلية. في المقابل سجلت قيمة الدينار التونسي تراجعاً مقابل اليورو بنسبة 2.6 بالمائة نظراً لاستمرار البيئة الاقتصادية الداخلية والخارجية غير المواتية وهو ما اضطر البنك المركزي التونسي للاستمرار في تقييد السياسة النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة لدعم العملة المحلية.

أما بالنسبة لتحركات أسعار صرف العملات العربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، فقد ارتفعت قيمة عملات ثلاث عشرة دولة عربية مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة خلال عام 2012، سواءً فيما يتعلق بالعملات المثبتة بالدولار أو العملات التي تتبع نظماً مرنة لأسعار الصرف. ففيما يتعلق بالعملات التي تتبع نظماً ثابتة لأسعار الصرف مقابل الدولار، بلغت نسبة الارتفاع المسجلة في دول مجلس التعاون والأردن وجيبوتي وسوريا والعراق ولبنان نحو 2.98 بالمائة، في حين سجل الدينار الكويتي والمُثبت مقابل سلة من العملات تحسناً مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 1.9 بالمائة. أما فيما يتعلق بالدول التي تتبع نظماً مرنة لأسعار الصرف، فقد ارتفعت قيمة الريال اليمني والجنيه المصري مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 2.7 و1 بالمائة على التوالي في حين تراجعت أسعار صرف خمس عملات عربية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة وتمثلت هذه العملات في الجنيه السوداني والدينار التونسي والفرنك القُمري والدرهم المغربي والأوقية الموريتانية بنسب تراوحت بين 2.4 بالمائة لأدنى نسبة تراجع للأوقية الموريتانية و30 بالمائة لأعلى نسبة تراجع للجنيه السوداني.

ومن ناحية الاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية مقابل الدولار خلال الفترة 2006-2012 فقد سجل الدينار العراقي أعلى نسبة ارتفاع مقابل الدولار للعام الثاني على التوالي بنسبة 3.8 بالمائة خلال الفترة، كذلك ارتفع الدينار الكويتي والدينار الليبي مقابل الدولار بنسبة 0.6 و0.7 بالمائة على التوالي. كذلك ارتفعت قيمة الدرهم المغربي بنسبة طفيفة بلغت 0.3 بالمائة. في المقابل سجلت سبع عملات عربية تراجعاً مقابل الدولار خلال الفترة، وسجل الجنيه السوداني أكبر نسبة تراجع مقابل الدولار خلال الفترة بلغت 8.7 بالمائة، يليه الليرة السورية بنسبة 3.8 بالمائة وسجل كل من الجنيه المصري والأوقية الموريتانية والريال اليمني والدينار الجزائري انخفاضات طفيفة أمام الدولار بنسب تقل عن 1.7 بالمائة. بينما استقرت أسعار صرف عملات العملات المثبتة مقابل الدولار خلال الفترة، الشكل (7).

الشكل (7): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2012 ومتوسط الفترة 2006-2012

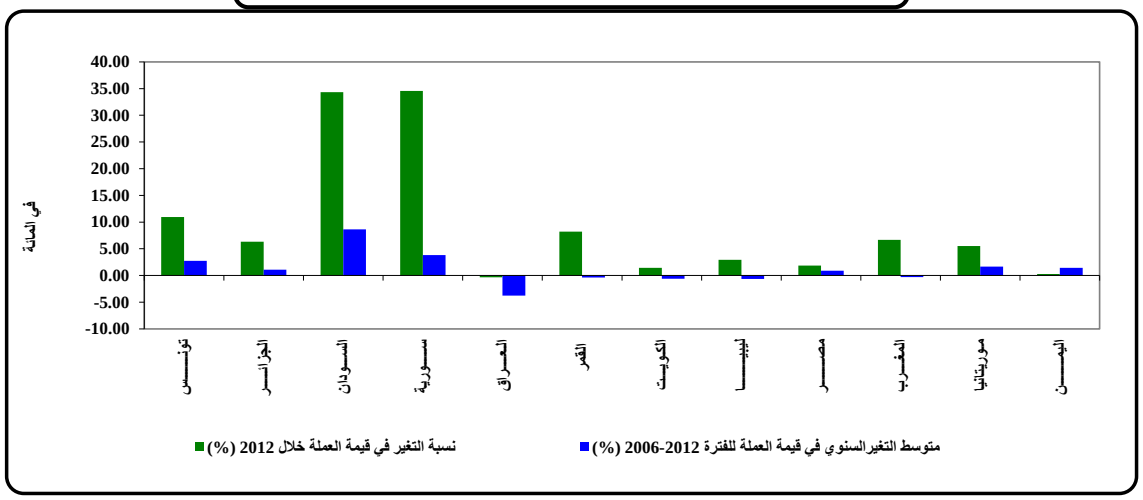

المصدر: الملحق (11/9).

وبالنسبة للاتجاهات العامة لمتوسط أسعار صرف العملات العربية الرسمية مقابل اليورو خلال الفترة 2006-2012 فقد تراجعت جميعها مقابل اليورو باستثناء الدينار الليبي والدينار الكويتي والفرنك القمري وسجلت هذه العملات ارتفاعات طفيفة مقابل اليورو بنسبة تقل عن 0.40 بالمائة. وسجل الجنيه السوداني أعلى معدل تراجع مقابل اليورو خلال الفترة بنسبة تقترب من 9 بالمائة، الشكل (8).

الشكل (8): التغير السنوي في أسعار صرف بعض العملات العربية مقابل اليورو في عام 2012 ومتوسط الفترة 2006-2012

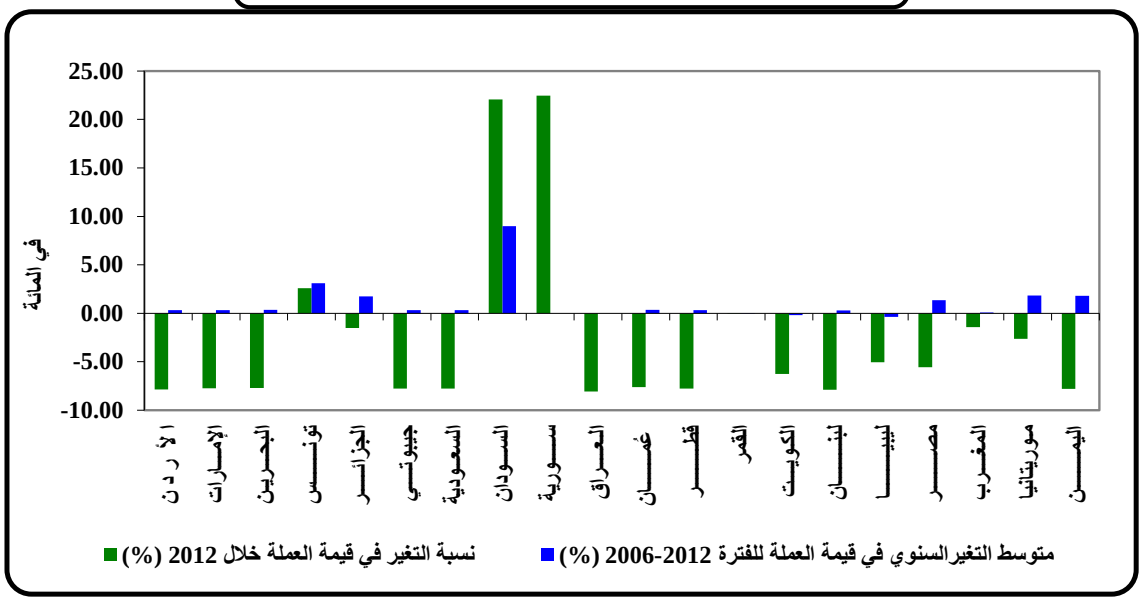

المصدر: الملحق (12/9).

أما فيما يخص اتجاهات مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة Real Effective Exchange Rates، فقد ارتفعت لنحو أربع عشرة دولة عربية (بما يعكس تراجع مستويات تنافسية هذه العملات) خلال عام 2012، وهو ما يعزي أما إلى ارتفاع معدلات التضخم في بعض الدول العربية مقارنة بالشركاء التجاريين الرئيسيين، أو إلى ارتفاع أسعار الصرف الرسمية لبعض الدول العربية أو الأثرين معاً في بعض الدول العربية الأخرى. وقد سجلت الليرة السورية والدينار الليبي والريال اليمني أكبر نسبة ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة بنسبة 36.2 بالمائة و18.7 بالمائة و16.8 بالمائة على التوالي. في المقابل تراجعت أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة (بما يعكس تحسن مستويات التنافسية) لأربع عملات عربية وسجل كل من الدرهم المغربي والدينار التونسي أعلى نسبة انخفاض في القيمة الحقيقية للعملة بلغت نحو 2.1 بالمائة و 1.8 بالمائة على الترتيب.

أما على مستوى التغيرات في أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة للعملات العربية خلال الفترة 2006-2012 فقد سجلت معظم العملات العربية (ثلاث عشرة عملة) ارتفاعاً في أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة (تراجع مستويات التنافسية). وسجلت الليرة السورية والجنيه المصري والريال اليمني أعلى ارتفاع في أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة بنسبة 8.2 بالمائة و6.2 بالمائة و6 بالمائة على التوالي. في حين سجلت عملات خمس دول عربية فقط تراجعاً في أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة خلال الفترة (تحسن مستويات التنافسية)، وتصدرها الدينار البحريني للعام الثاني على التوالي بتحسن في قيمة العملة بلغت نسبته 2.3 بالمائة، الشكل (9).

الشكل (9): التغير السنوي في مؤشر أسعار الصرف الحقيقية الفعَّالة لعام 2012 ومتوسط الفترة 2006-2012

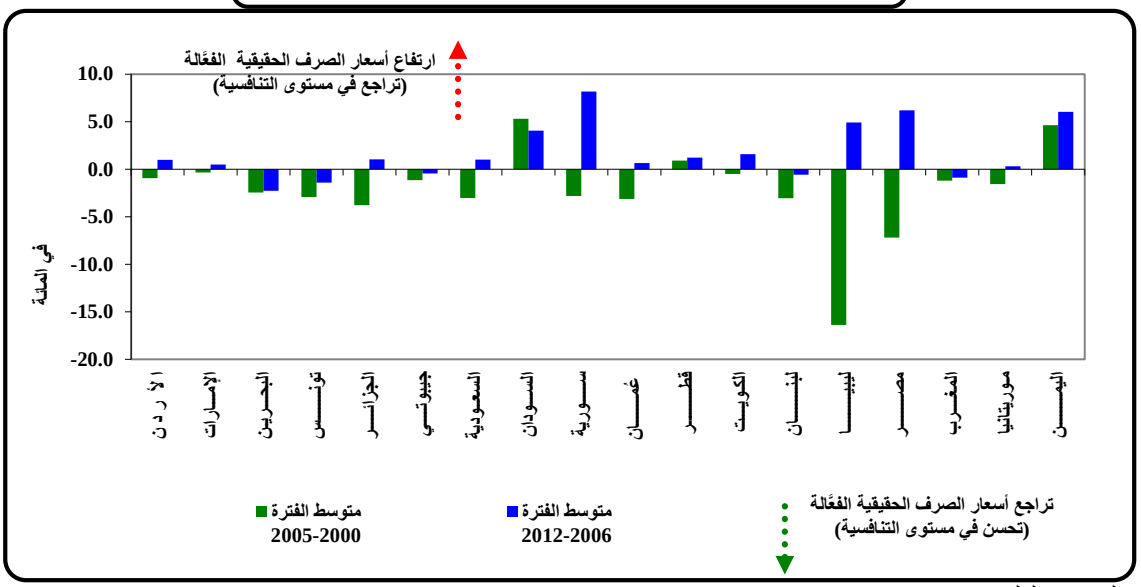

المصدر: الملحق (14/9).